Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 1 – 2026
Pages 297-309

European Plans for the Subjugation of the Tripolitanian Navy (1815–1832 AD)

Mohammed Asreeti Sgateeb Salem *
Department of History, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya
*Corresponding: mohmmedsalem@bwu.edu.ly

المخططات الأوربية للقضاء على البحرية الليبية 1815-1832م

محمد اسريتي شطيب سالم *
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 02-01-2026; Accepted: 01-02-2026; Published: 10-03-2026

Abstract:
This research examines the systematic European strategies aimed at neutralizing the Tripolitanian naval power between 1815 and 1832 AD, a period marking the decline of the Karamanli Dynasty. During the reign of Yusuf Pasha Karamanli, the Regency of Tripoli exerted significant maritime influence, imposing levies and taxes on European vessels to ensure safe passage in the Mediterranean. This study highlights how the Congress of Vienna (1815) and the Congress of Aix-la-Chapelle (1818) served as pivotal diplomatic and military turning points, shifting the European stance from paying tributes to active collective confrontation. The findings demonstrate that British and French naval pressures, under the guise of abolishing the slave trade and piracy, were strategically designed to dismantle the economic foundation of the Regency. This external strangulation led to a severe fiscal crisis, characterized by the collapse of the local currency, excessive internal taxation, and heavy reliance on foreign loans. Consequently, the resulting internal instability and family disputes over power weakened the state, facilitating the return of direct Ottoman rule in 1835. The study concludes that the European "maritime security" agenda was a precursor to broader colonial ambitions in North Africa.

Keywords: Karamanli Dynasty; Tripolitanian Navy; Congress of Vienna; Economic Collapse; European Schemes; Mediterranean Security; Yusuf Pasha.

الملخص
تناول هذا البحث الاستراتيجيات الأوروبية المنهجية التي هدفت إلى تقويض القوة البحرية الطرابلسية بين عامي 1815 و1832م، وهي الفترة التي شهدت تراجع الأسرة القرمانلية .فخلال عهد يوسف باشا القرمانلي، فرضت إيالة طرابلس نفوذاً بحرياً واسعاً، وفرضت إتاوات وضرائب على السفن الأوروبية لتأمين مرورها في البحر المتوسط .وتبرز الدراسة كيف شكل مؤتمرا فيينا (1815م) وإكس لاشابيل (1818م) نقاط تحول دبلوماسية وعسكرية حاسمة، حيث تحول الموقف الأوروبي من دفع الإتاوات إلى المواجهة الجماعية النشطة .وتثبت النتائج أن الضغوط البحرية البريطانية والفرنسية، تحت ستار إلغاء تجارة الرقيق والقرصنة، صُممت استراتيجياً لتفكيك القاعدة الاقتصادية للإيالة .وأدى هذا التضييق الخارجي إلى أزمة مالية حادة، تمثلت في انهيار العملة المحلية، وإثقال كاهل السكان بالضرائب الداخلية، والاعتماد المفرط على القروض الأجنبية .وبالنتيجة، فإن عدم الاستقرار الداخلي والنزاعات الأسرية على

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

السلطة أضعفت الدولة، مما سهل عودة الحكم العثماني المباشر عام 1835م .وخلصت الدراسة إلى أن أجندة "الأمن البحري" الأوروبية كانت مقدمة لطموحات استعمارية أوسع في شمال أفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الأسرة القرمانلية؛ البحرية الطرابلسية؛ مؤتمر فيينا؛ الانهيار الاقتصادي؛ المخططات الأوروبية؛ أمن البحر المتوسط؛ يوسف باشا.

المقدمة:

تمتعت طرابلس خلال معظم فترات حكم الأسرة القرمانلية بشهرة تجارية كبيرة، اكسبتها مكانة مرموقة بين البلاد المجاورة، وخاصة تجارتها البحرية، غير أن هذه المكانة بدأت تتلاشى رويداً رويداً مع ظهور الاضطرابات الداخلية نتيجة لضعف السلطة الحاكمة، وبداية اقتراب الأسرة الحاكمة من نهايتها، كذلك النزاع الأسري في أوساط البيت الحاكم حول تولي شئون الحكم، مما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار، وانصراف الحكام إلى محاولة تثبيت مكانتهم في السلطة، وترتب على ذلك إهمال الجانب التجاري، وأدت هذه الظروف إلى زيادة أطماع الدول الأوربية في الإيالة، إلى جانب تذمرها المستمر من طلبات حكام طرابلس، والمتمثلة في تلك الأموال التي تدفعها، لتأمين طرق سفنها في البحر المتوسط، أو أثناء عقد الاتفاقيات التي لم تخلُ بعض موادها من تقديم الأموال في صورة هدايا للباشا، أو أثناء تعيين كل قنصل، وكثيراً ما كان هؤلاء الأوروبيون يماطلون في الدفع مما يضطر الباشا لإعلان الحرب على هذه الدولة أو تلك في كثير من الأحيان، وبلا أدنى شك أن هذه الأموال كانت تشكل مصدر دخل هام للإيالة.

فقد استطاع يوسف باشا أن يفرض إرادته على الكثير من الدول التي كانت تتخذ من البحر المتوسط مجالا لنشاطها التجاري، فتكدست الأموال في خزائنه، بفضل تلك الإتاوات التي كان يفرضها على الدول الأجنبية لقاء سلامة سفنها، أو من خلال المبالغ التي تدفعها أثناء إقامة العلاقات الدبلوماسية، إلى جانب ما يتحصل عليه عن طريق الجمارك، غير أن هذا الدخل لم يكن ثابتاً للحكومة بسبب تغير مصدره من حين إلى آخر، نتيجة لرفض بعض الدول دفع الإتاوات المطلوبة منها مثلما فعلت سردينيا وفرنسا وإنجلترا عام 1805م أو لرفض بعض الحكام دفع ما عليهم من مبالغ، وإعلان تمردهم على الباشا [1].

وكان من نتائج فرض حكومات طرابلس المتوالية للإتاوات على الدول الأوروبية، تزايد نشاط البحرية الطرابلسية منذ بداية العصر الحديث في مواجهة تلك الدول التي ترفض دفع ما عليها من التزامات مالية، فعملت حكومة إيالة طرابلس على بث أسطولها في البحر المتوسط للاستيلاء على سفن الدول التي تأبى التقيد بالدفع، وحقق الأسطول نجاحات كبيرة في هذا المجال، ما أدى إلى ارتفاع عدد الأسرى المسيحيين خلال هذه الفترة، وحرصاً من الكنيسة على كسب الرأي العام المسيحي في أوروبا، اتخذت من النشاط البحري الطرابلسي ذريعة لتوحيد جهود الدول الأوروبية من أجل القضاء على هذا النشاط، فعملت في سبيل ذلك على توفير الأموال اللازمة لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى، وتشكلت العديد من الجمعيات والمؤسسات المختلفة، مثل جمعية الإخاء الفرنسية، وجمعية باليرمو الإيطالية، واستطاعت هذه الجمعيات الحصول على قرار من البابا بجمع التبرعات، وتمكنوا بفضلها من جمع مبالغ هائلة بلغت في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر 230 ألف دوكاتي [2].

واستمر جمع التبرعات حتى سنة 1819م، وتم توظيف هذه الأموال من قبل الحكومات الأوروبية في زيادة عدد قطعها البحرية، كما هو الحال في مملكة الصقليتين، التي استطاعت بناء ما يزيد عن 5 قطع بحرية كبيرة مزودة بحوالي 74 مدفعاً [3].

إن النجاح الذي حققته الكنيسة في تأليب الرأي العام المسيحي خاصة، والأوربي عامة على مسلمي شمال إفريقيا، يعود وإلى حد كبير إلى تلك الصورة المشوهة التي يقوم بنقلها الأسرى المطلق سراحهم من السجون الطرابلسية، وتم استغلال ردة الفعل الناجمة عن ذلك في التأثير على القرار السياسي للحكومات الأوروبية التي كانت تتسابق فيما بينها لزعامة النصرانية، ولاشك فإن السعي في وضع حد لهذه العمليات العسكرية،

---

(1) عمر علي ابن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القرمانلية (1795-1835)م، ط 1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966م ، ص25-26.

(2)Teobaldo. Filesi, un secolo, di rapprtta, Napoli e Tripoli, 1743 – 1835, Napoli Giannini, edtore 1983. p110.

(3)IBID. p.111.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفرض الإتاوات المستمر من قبل إيالة طرابلس، والتي لم تكن ترضي ساسة أوروبا، أدى بهم إلى التركيز على الجانب الديني لما له من أثر كبير، على عامة الشعب لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، وقد وجدت الدول الأوروبية الصغيرة وهي المتضرر الأكبر، فرصتها في عرض مشكلتها، على المؤتمر الذي عقدته الدول الأوربية الكبرى إنجلترا - روسيا - النمسا - بروسيا - لإعادة رسم خريطة أوروبا بعد هزيمة نابليون في نهاية 1814م، واختيرت فيينا مقراً لهذا المؤتمر، ونجح وزير خارجية سردينيا البارون فاليزار (Valleza)في وضع مسألة أمن البحر المتوسط على رأس جدول أعمال هذا المؤتمر [4].

كما تلقى المؤتمرون مذكرة من الأميرال سيدني سميث Sidney Smith، يطالب فيها بإنشاء أسطول دولي تساهم فيه أغلبية الدول الأوروبية، يقتصر نشاطه على ردع الأسطول الطرابلسي، وعلى هذا التقت مصالح الدول الأوروبية [5].

أولاً: مؤتمر فيينا 1815م ونتائجه:

رأت الدول الأوروبية ضرورة عقد هذا المؤتمر بهدف ضرب البحرية الطرابلسية وتحجيم دورها في البحر المتوسط، وقد خيم على هذا المؤتمر التذمر الشديد، التي كانت تبديه هذه الدول جراء الشكاوى المتكررة ضد رياس البحرية الطرابلسية، خاصة أثناء فترة حكم يوسف باشا، والذي فرض على الدول الأوروبية تلبية مطالبه المالية مقابل سلامة سفنها في البحر المتوسط [6].

إن هذه الطلبات أشعرت حكام أوروبا بالذل والمهانة، فقد ظل هؤلاء ولفترة طويلة من الزمن عاجزين عن القيام بأي عمل يخلصهم من هذا الخضوع والاستسلام لمشيئة حكام إفريقيا عامة، وإيالة طرابلس والمتمثلة في يوسف باشا خاصة [7].

لذلك اقترح المؤتمرون إعادة فرسان القديس يوحنا، والذين تشتت شملهم عام 1789م إلى مالطا، بعد الاستيلاء عليها من قبل قيصر روسيا الذي يعتبر الحامي الأكبر لهم بالإضافة إلى القضاء على عمليات الجهاد البحرية التي كانت تقوم بها بحرية طرابلس [8].

كما اشتمل جدول أعمال هذا المؤتمر على العديد من المسائل الهامة الأخرى، ومن أهمها حماية الدول الصغيرة، التي عانت كثيراً من التحرشات المستمرة من قبل السفن الطرابلسية، وتأتي سردينيا ومملكة الصقليتين في مقدمة هذه الدول والتي قام وزير خارجيتها بعرض مذكرة تحتوي على مسألة أمن البحر المتوسط، كما تقدمت إنجلترا بمذكرة تعنى بمسألة إلغاء تجارة الرقيق من قبل عرب شمال أفريقيا [9].

كذلك وافق المؤتمر على قرار الأميرال سيدني سميث والمتعلق بتشكيل أسطول أوروبي موحد وأصدر قراراً بهذا الشأن في ديسمبر 1814م، وتم تكليف إنجلترا بتشكيل الأسطول بمشاركة كل من فرنسا وهولندا وبعض الدويلات الإيطالية، وذلك لضرب إيالات الشمال الإفريقي ومنها طرابلس بهدف إلغاء تجارة الرقيق والتخلص من الإتاوات المفروضة على السفن الأوروبية التي تتخذ من البحر المتوسط مسرحاً لتجارتها، غير أن فرنسا رفضت المشاركة في هذا الأسطول بسبب ما رأت أنه هيمنة بريطانية عليه [10] .

وفي سنة 1815م أصدر المؤتمر قراراً بإلغاء الأعمال العدوانية في البحر المتوسط واسترقاق المسيحيين، غير أن هذا القرار لم يكن له أثر كبير، إذ لم يكن هناك دولة ترغب في تنفيذه ما عدا فرنسا، أما إنجلترا فقد

([4]) رودولفو ميكاكي ، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية ، ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود وكمال الدين، ط 1، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، 1961م ، ص171.

([5]) المرجع والصفحة نفسها.

([6]) عبد الله خليفة الخياط ، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وانجلترا (1795–1832)م ، ط 1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس، ليبيا ، 1985م ، ص120.

([7]) عمر علي ابن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص124.

([8]) عبد الله خليفة الخياط ، المرجع السابق ، ص120.

([9]) عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816–1817)م ، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان ، 1986م ، ص233.

([10]) المرجع والصفحة نفسها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رأت أنه ليس من صالحها تنفيذ هذا القرار، لأنها في حال تمسكت به فهذا يعني القضاء على إيالات الشمال الإفريقي، وبالتالي تحل فرنسا محلها ما يؤدي إلى إضعاف نفوذها في المنطقة [11] .

وأثناء انعقاد المؤتمر استأنف يوسف باشا أعماله الحربية ضد بعض الدول الأوروبية وخاصة النمسا ، والتي كان يطالبها بدفع ما عليها من أقساط متأخرة منذ إبرام معاهدة كامبو فورميو ، وبالضريبة التي كانت تدفعها البندقية مقابل استغلال ملاحات أبو كماش ، كما واجه كل من هولندا والدانمارك بسبب تأخرهما في دفع المبالغ المنصوص عليها في معاهدات الصلح المعقودة مع كل منهما ، وبلغ عدد السفن الدانماركية التي استولت عليها طرابلس في منتصف 1815م ست سفن تقدر حمولتها بـ 500.000 قرشاً ، كما تم أسر ما لا يقل عن 1500 إيطالي ، كما تم الاستيلاء على سفينة فرنسية ، في حين كانت السفن الإنجليزية وحدها موضع احترام وذلك بفضل سفنها الحربية التي كانت ترسلها من حين إلى آخر إلى ميناء طرابلس ، فضلاً عن همة قنصلها وارنجتون الذي استطاع في وقت قصير أن يفرض نفسه على باشا طرابلس، من خلال حصوله على الأسبقية المطلقة على جميع القناصل الآخرين [12].

وبالنظر إلى العلاقات الطيبة بين حكومة إنجلترا ويوسف باشا، فقد أدركت الدول الأوروبية الصغيرة أن ليس لإنجلترا رغبة صادقة في التصدي للسفن الطرابلسية، فعملت على إرسال سفنها الحربية إلى مياه طرابلس، غير أن ذلك لم يؤد إلى نتيجة، فعملت الدول المتضررة على الاتصال بطرابلس بغية عقد اتفاقيات معها ، وتقديم كل ما هو مطلوب منها من هدايا وإتاوات [13].

وعندما عادت أسرة البوربون لحكم فرنسا من جديد، وأثناء مجيء قنصلها (مير) إلى طرابلس، طرأ تغير ملحوظ في السياسة الطرابلسية الإنجليزية، قابله تحسن كبير في العلاقات الفرنسية الطرابلسية ، وأخذت العلاقات بين إنجلترا وطرابلس في التدهور يوماً بعد آخر، واهتزت مكانة وارنجتون لدى الباشا حتى أنه فشل في التوفيق بينه وبين كل من النمسا ومملكة الصقليتين لعقد صلح بينهما [14].

أدركت إنجلترا أن نفوذها لدى الباشا أخذ يتلاشى ، وأصبح لفرنسا السيطرة والنفوذ المطلق عليه ، فقررت أن تنتقم منه وذلك بعدولها عن موقفها السابق إزاء قرارات مؤتمر فيينا خاصة فيما يتعلق بأعمال الغزو واسترقاق المسيحيين ، وأعدت لذلك حملة بقيادة اللورد اكسموث لفرض قرارات المؤتمر على طرابلس وإجبارها على عقد معاهدة صلح مع سردينيا ومملكة الصقليتين ، كما قام الأميرال سيدني سميث بحملة دعائية كبيرة لتأجيج نار الحقد والكراهية لدى الأوروبيين ضد إيالات شمال إفريقيا ، ومطالبة الرأي العام الأوربي لحث حكوماتهم على التصدي للسفن الطرابلسية [15].

وبذلك بدأ العمل على تكوين أسطول ثنائي يتكون من كل من إنجلترا وهولندا ، وذلك بعد أن فشلت المحاولة الأولى في تشكيل أسطول يضم كل من النمسا وفرنسا وبعض الدويلات الإيطالية، بالإضافة إلى إنجلترا وهولندا ، وأسندت القيادة إلى اللورد اكسموث ، وانطلق هذا الأسطول متوجهاً نحو إيالات الشمال الإفريقي ليفرض على حكوماتها قرارات مؤتمر فيينا السابقة ، وحل هذا الأسطول في الجزائر محطته الأولى مستهل ربيع 1816م حيث قام بتهديد داي الجزائر ، الذي انصاع لقائد الأسطول وقام بإطلاق سراح ما لديه من أسرى مسيحيين ، كما تم توقيع صلحاً مع كل من نابولي وتورينو ، على اعتبار أن اللورد اكسموث كان مفوضاً للتفاوض عنهما في تأمين سفنهما وحماية رعاياهما [16].

([11]) عمر علي ابن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص143-144.

([12]) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص172-173.

([13]) محمد الهادي أبو عجيلة ، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية (1711-1835)م، منشورات جامعة قاريونس ، ط 1، بنغازي ، 1997م ، ص243.

([14]) شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، ترجمة محمد عبدالكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس ، ط 3 ، بنغازي، 1994م ، ص269.

([15]) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص175.

([16]) عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، المرجع السابق ، ص258.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبعد الانتهاء من الجزائر اتجه إلى تونس وذلك لنفس الغرض ، حيث حصل على وعد من باي تونس ، بعدم التعرض للسفن الأوروبية التي تتخذ من البحر المتوسط ميداناً لتعاملاتها التجارية [17].

وصل الأسطول طرابلس في 27 أبريل 1816م وفي اليوم التالي تم استقبال قائده من قبل الباشا شخصياً ، وقد سهل النجاح الذي أحرزه اكسموث في كل من الجزائر وتونس في تقدم المفاوضات مع الباشا ، والتي تعهد من خلالها بعدم استرقاق المسيحيين ، إضافة إلى تعهده بعقد صلح دائم مع ملك سردينيا وآخر لمدة عشر سنوات مع ملك الصقليتين ، كما وافق على إطلاق سراح 144 أسير سردیني وجنوي ، وإطلاق سراح 422 أسير نابولي مقابل 50 ألف قرشاً [18].

لم يكن هذا الاتفاق في نظر يوسف باشا إلا إجراءً شكلياً ، فالأسرى لا يزال يحصل على مبالغ مالية لافتدائهم ، والاستيلاء على المراكب التي لا ترتبط بلدانها بمعاهدات معه أو التي تماطل في تجديد معاهداتها السابقة هو نفس المبدأ الذي لم يشجبه اكسموث [19].

لقد عُرف يوسف باشا بحنكته السياسية ودهائه ، لذلك فقد عمل على ألا يدخل في مواجهة مباشرة خلال تلك الفترة مع الدول الأوروبية ، حتى لا يتكرر ما حدث لداي الجزائر معه من تدمير لأسطوله الحربي ونهب بعض سفنه ، فعمل على الانحناء أمام العاصفة حتى مرورها بدلاً من مواجهتها ليعود بعد انقشاعها لممارسة نشاطه من جديد .فما كادت سفن الأسطول الإنجليزي تبتعد عن شواطئ طرابلس ، حتى أصدر أوامره لبحارته لممارسة نشاطهم ، وتمكنت سفنهم من الاستيلاء على بعض السفن التابعة للدولة البابوية والنمسا ، بالإضافة إلى قوارب صيد كانت راسية على شواطئ توسكانيا بكامل بحارتها وعددهم 60 بحاراً تم إحضارهم إلى طرابلس ، وأمام هذه الأحداث احتجت حكومة النمسا وأرسلت فرقاطةً وطراداً إلى مياه طرابلس ، بقيادة القائد بسكوا ليبحثوا في 4 أغسطس 1816م مطالباً بالتعويض عما لحق بالسفن النمساوية من أضرار ، غير أنه اضطر إلى المغادرة دون تحقيق نتيجة خاصة بعد رفض الباشا مقابلته وكانت الدولة البابوية الأكثر عرضة للغارات لعدم عقدها معاهدة سلام مع طرابلس [20].

وشهدت الفترة الواقعة ما بين 1816-1818م العديد من المشاكل التي واجهت الباشا ومنها تدخل القنصل الإنجليزي في الشئون الداخلية للإيالة معتمداً على قوة بلاده البحرية والتي أصبحت شواطئ طرابلس تحت رحمتها [21].

وازدادت مكانة وارنجتون في الإيالة ، بفضل أسطول بلاده الرابض قبالة ساحل طرابلس ، وأصبح يمثل ما يقرب من 7 دول أوروبية ، وبلغ تدخله أوجه حينما تمكنت سفن الباشا في شهر سبتمبر 1816م من أسر سفينة إنجليزية محملة بالزيت استولت عليها قرب سواحل البرتغال ، الأمر الذي أغضب وارنجتون ، وطالب بإرجاع السفينة بكامل حمولتها وتعويض ربانها ، بل وأكثر من ذلك فقد طالب بإعدام الرايس الطرابلسي الذي قام بهذه العملية ، وأمام إصراره رضخ الباشا لهذه الطلبات وقبل التضحية بأحد رياس مراكبه ، لأنه يدرك أن المدينة ستتعرض للقصف في حال رفضه [22].

وبعد أن تم إعدام الرايس ، تبين أن إعدامه كان خطأً فادحاً ، فهو لم يخترق أي قانون أو معاهدة ، فالأمر وبكل بساطة أن السفينة لم تكن إنجليزية ولم تكن تحمل العلم الإنجليزي وإنما كانت تحمل علم هانوفر ، التي لم تكن لها أية اتفاقيات مع طرابلس تحول دون اعتراض سفنها ، وبذلك فالرايس لم يخترق أي قانون باستيلائه عليها [23].

([17]) الفونسو روسو ، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط (1) ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1992م ، ص318.

([18]) شارل فيرو ، المصدر السابق ص546-551.

([19]) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص176.

([20]) عبد الله خليفة الخياط ، المرجع السابق ، ص121.

([21]) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص548.

([22]) عبد الله خليفة الخياط ، المرجع السابق ، ص123-124 ، شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص551.

([23]) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص551.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أثرت هذه العملية سلباً على النشاط البحري الطرابلسي ، وأرسل وارنجتون بعد الحادثة مباشرة خطاباً إلى حكومته بتاريخ 11 نوفمبر 1816م ، يؤكد فيه بأن الوقت ملائم للدخول في مفاوضات سلام مع الدول الأوروبية التي في حرب مع الإيالة ، وعدم إتاحة الفرصة لطرابلس للحصول على مكاسب مادية أو معنوية جراء عملياتها البحرية ، وبالفعل لم تحقق البحرية الطرابلسية نتائج ذات قيمة خلال 1817-1818م على الرغم من قيامها بعدة حملات خلال الفترة المذكورة ، وجاء في الخطاب الذي أرسله وارنجتون إلى حكومة نابولي في يونيو 1817م أن المراكب الطرابلسية لم يعد أمامها فرصة الفوز بأية غنائم إلا نادراً [24].

وهكذا أصبحت السياسة الإنجليزية في المتوسط بعد مؤتمر فيينا وتفويض الدول الأوروبية لها – عدا فرنسا – إحدى العقبات الرئيسة التي تقف في وجه النشاط البحري الطرابلسي، بالإضافة إلى تزايد نفوذ قنصلها مستغلاً الهيمنة الإنجليزية على أوروبا، إلى جانب خوف الباشا من الأسطول الإنجليزي وتهديده المستمر له ، وخصوصاً وهو قاب قوسين أو أدنى منه ، وذلك من خلال تواجده في جزيرة مالطا ، والحقيقة أن تدخلات وسلوك وارنجتون أصبحت مثار استهجان كبير حتى من قبل زملائه قناصل الدول الأوروبية الأخرى.

ثانياً: مؤتمر أكس لاشابيل * 1818م ونتائجه Aix Lachebelle :

كان من نتائج مؤتمر فيينا 1815م تكوين كل من إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا لما عرف بالحلف المقدس، بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار أفكار الثورة الفرنسية، وظهور نابليون من جديد يهدد أمن واستقرار أوروبا ، وامتد نشاط هذا الحلف خارج القارة الأوروبية ، فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته [25].

لقد أولت الدول الأوروبية مسألة أمن البحر المتوسط أهمية خاصة ، بزعامة إنجلترا منذ مؤتمر لندن 1816م وما تبعه من إرسال اكسموث إلى إيالات المغرب العربي والتي كان من نتائجها تدمير الأسطول الجزائري ، وتزايد نفوذ إنجلترا في طرابلس كما مر بنا سابقاً ، غير أن هذه الأحداث لم تؤد إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي ، رغم تراجعه بصورة كبيرة ، واستطاعت هذه الإيالات بناء أساطيلها وتجديد نشاطها ، مما جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر إكس لاشابيل Aix Lachebelle عام 1818م وانضمت فرنسا إلى هذا التحالف والذي اتفق على تفتيت الدولة العثمانية [26].

وبدأ التخطيط في هذا المؤتمر للقضاء على النشاط البحري المغاربي ، الذي يمثل آخر مظاهر القوة الإسلامية ، بتكوين أسطولين إنجليزي وفرنسي للضغط على هذه الإيالات للتخلي عن مزاولة نشاطها ، بمقتضى بروتوكول أصدرته هذه الدول في 3 نوفمبر 1818م نص على احترام طرق التجارة وسلامتها في المنطقة [27].

وبعد الانتهاء من بناء الأسطولين ، أسندت قيادة الأسطول الإنجليزي إلى توماس فريمانتل والأسطول الفرنسي بقيادة الأدميرال جوريان دي لاجرافييرا ، وتوجه الأسطول إلى شمال أفريقيا لإبلاغ حكام هذه الإيالات قرارات المؤتمر [28].

وفي سبتمبر 1819م تم اطلاع الداي حسين داي الجزائر (1818-1830م) على هذه القرارات وبعد محادثات طويلة غادر الأسطول دون تحقيق نتائج تذكر [29].

([24]) عبد الله خليفة الخياط ، المرجع السابق ، ص125–126.

* اكس لاشابيل Aix Lachebelle :هي مدينة آخن الواقعة في جنوب ألمانيا وهي من أعمال مقاطعة وايستفاليا.

([25]) إبراهيم أحمد شلبي ، مبادئ القانون الدولي العام ، ط (1) ، دار المجمع العلمي ، (المملكة السعودية 1990م) ، ص50 .

([26]) إبراهيم أحمد شلبي ، المرجع السايق ، ص50.

([27]) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص183.

([28]) محمد سعيد الطويل ، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا (1795–1832م) ، رسالة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 1996م ، ص260 .

([29]) حمدان بن عثمان خوجة ، مذكرات حمدان خوجة ، تعريب محمد عبد الكريم ، ط 1 ، دار الثقافة ، بيروت، 1972م ، ص49.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن الجزائر توجه الأسطول إلى تونس ، والتي وافقت على احترام كل المعاهدات المعقودة مع الدول الأوروبية والإجماع الأوروبي على إنهاء الحملات البحرية [30].

وفي 8 أكتوبر 1819م وصل الأسطول إلى طرابلس حيث أبلغت بما أبلغت به إيالات المغرب الأخرى وتعهد يوسف باشا بتنفيذ قرارات المؤتمر ومنها إلغاء مظاهر القرصنة وعدم السماح لأي من سفنه بمهاجمة سفن أو مراكب الدول الأخرى بالإضافة إلى تعهده بتطبيق نظام الجمارك المعمول به في أوروبا من حيث تنظيم الأصول والإجراءات المتبعة في التبادل التجاري وعدم استخدام القوة في حالة حدوث سوء تفاهم مع أي دولة من الدول وتم التوقيع على هذا الاتفاق من طرف الباشا والمندوبين الإنجليزي والفرنسي [31].

وقد قوبل إنذار الباشا وتسلمه قرارات المؤتمر بارتياح كبير بعث الطمأنينة في السفن الأوروبية ، خاصة تلك التابعة للدول الصغيرة مثل سردينيا وتوسكانيا والدولة البابوية وغيرها من الدول ، التي حاولت التخلص من دفع الإتاوات والهدايا القنصلية التي سبق الاتفاق عليها مع الباشا [32].

وبذلك أصبح موقف الباشا حرجاً للغاية فلم تعد سفنه تزاول نشاطها بحرية مما حرمه من مصدر دخل كان يقدم للإيالة الكثير من الأموال ، ومما زاد الموقف تأزماً أن الدول المجتمعة في مدينة فيرونا الإيطالية أصدرت قراراً جديداً أكدت فيه أن تجارة الرقيق أمراً محرماً ، وفي سبيل معالجة الضائقة المالية التي كان يرزح الباشا تحت وطأتها نتيجة قرار تحريم تجارة الرقيق ومنع سفنه من الغزو ، أخذ يتقدم بحجج ليس لها مبرر للحصول على الأموال ، فطلب من السويد 8000 قرشاً ، وهدية قيمتها 4000 قرشاً عند تعيين كل قنصل ، وعقد اتفاقاً مع الدانمارك لتأمين سلامة سفنها مقابل دفع مبلغ 20000 سكودو ، وترتب على عمله هذا عودة الذعر واستئناف نشاط البحارة الطرابلسيين ونقص التجارة واقتصارها على المعاملات التجارية بين مدينتي مرسيليا وليفورنه [33].

إن قبول الباشا بهذه القرارات أفقده مصدر من أهم مصادر دخله وأصبح يعاني من ضائقة مالية خاصة بعد أن بدأت الدول الأوروبية تتملص من دفع ما عليها ، إضافة إلى ضعف أسطوله البحري ، ونتيجة لهذه الأزمة المالية اتجه الباشا إلى الاستدانة من الخارج بشروط أثقلت كاهل الإيالة ، مما أدى إلي التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية حينما عجز عن دفع ما عليه من ديون [34].

وعلى أية حال يعتبر مؤتمر إكس لاشابيل بداية المرحلة الأولى لتقويض الإمبراطورية العثمانية ، وتقسيم الوطن العربي بين القوى الاستعمارية ، وإن هذا المؤتمر لم يؤد إلى تدني النشاط البحري في إيالات الشمال الإفريقي فحسب ، بل أدى في النهاية إلى احتلال الجزائر سنة 1830م ، حيث كانت البداية الفعلية لهذا المخطط الاستعماري الزاحف تحت ستار ما يعرف بالقضاء على (القرصنة) ، وحرصاً من هذه الدول على إنجاح مخططها ، لجأت إلى إضعاف إيالات المغرب العربي من خلال عدم تزويدها بما يلزم من ذخائر وأسلحة ومراكب وهي المواد التي كانت تقدم في السابق كهدايا من طرف عدة دول أوروبية وحتى الإتاوة السنوية التي كانت تدفعها الدول الصغيرة أصبحت في تراجع مستمر نتيجة لحصول بعض هذه الدول على حماية إنجلترا وفرنسا ، وبالتالي ازداد تحدي ها لهذه الإيالات التي لم يعد أمام حكامها إلا الاستدانة من المؤسسات الأجنبية ، وبذلك أطلت الأزمة المالية برأسها على حكومة إيالة طرابلس.

ثالثاً: سياسة القروض المالية وانهيار الأوضاع الاقتصادية:

([30]) الفونسو روسو ، المصدر السابق ، ص334-336.

([31]) اتفاق وتعهد يوسف باشا مع مندوبي إنجلترا وفرنسا بتاريخ 19 أكتوبر سنة 1819م ، نقلاً عن محمد الهادي أبي عجيلة ، الملحق رقم (15) ، ص578.

([32]) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص184.

([33]) محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص250.

([34]) محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص250.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كان من نتائج تحالف الدول الأوروبية على إيالة طرابلس حرمان يوسف باشا من أكبر مصدر من مصادر إنفاقه ، ولما كانت إيالته ترنو دائما إلى ما يأتي من البحر من إيرادات ، فإنه لم يستطع أن يأتي بإيرادات جديدة يغطي بها العجز في ميزان المدفوعات [35].

كما أن إهماله لبعض الجوانب الاقتصادية وتطويرها وتشجيع الأهالي على الاهتمام بها، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من الموقع المميز لطرابلس ، وزيادة التبادل التجاري بين أوروبا وأفريقيا ، واستنزاف الوسطاء من اليهود والنصارى لعوائد هذا النشاط ما ساعد على تزايد التدهور ، وأصبح إحدى أهم المشاكل التي تقف في وجه أية محاولة إصلاحية [36].

ولم يكن أمامه تجاه هذا الوضع إلا الاتجاه إلى أقصر الطرق لتغطية نفقاته المتزايدة عن طريق تكريس سياسة القروض والاستدانة من قناصل الدول الأجنبية ، بالإضافة إلى عدد من كبار التجار الأوروبيين المقيمين في الإيالة ، وكان كلما ألمت به ضائقة مالية يجد في طلب العون منهم مما أدى إلى وقوعه تحت طائلة ديون ضخمة لم يكن بالإمكان سدادها [37].

ومن أجل سداد هذه الديون كان لزاماً على الباشا الالتجاء إلى الداخل للحد من التدهور المستمر لاقتصاد الإيالة ، ولإيجاد موارد مالية بديلة لسداد الديون الخارجية ، فلجأ إلى أيسر السبل وهو الرفع من قيمة الضرائب والرسوم والغرامات ، ففي 11 ذي القعدة 1235 هـ - 1821م سمح باستخراج اللاقمي * مقابل دفع مبلغ يتراوح ما بين 22000 – 25000 ريال دورو عن كل نخلة تقطع في منطقة الساحل والمنشية ، ثم ارتفعت الرسوم المفروضة في نفس السنة على الأشجار وآبار المياه بطرابلس وضواحيها ، فأصبحت كل شجرة زيتون ونخيل تدفع 660 ريال دورو وكل بئر 10000 ريال دورو [38].

كما قام يوسف باشا بفرض ضريبة جديدة على ملاك المنازل بلغت 6000 قرشاً ، كما أرسل أمراً إلى قادة الأقاليم بأن يحصلوا ضريبة استثنائية قدرها قرشان عن كل فرد بالغ، وقام في 20 يوليو 1832م بفرض ضريبة أخرى قيمتها 10000 ليرة على سكان المنشية الذين كانوا ولسنوات طويلة معفيين من دفع أية ضريبة ، مما أثار غضبهم [39].

لقد أدت كثرة الضرائب وارتفاعها المستمر إلى زيادة شدة هذه الأزمة ، فأهملت البساتين والمزارع والثروة الحيوانية ، فقد كانت المزارع والبساتين التي يعجز أصحابها عن تسديد الضريبة المقررة تحال إلى البيع بالمزاد العلني ، ولذا فإن الفلاح الفقير الواقع تحت رحمة السلطة المستبدة كان غالباً ما يجد نفسه مضطراً إلى هجر أرضه وسكنه للبحث عن الرزق فأصبحت الأرياف شبه خالية من السكان [40].

ولو عدنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا أن بعض مدن الإيالة كانت تقدم أموالاً طائلة للخزينة ، ففي تقرير للقنصل الفرنسي في طرابلس (مير) أن غدامس كانت تدفع سنويا 2000 قرشاً ، ومرزق 50000 قرشاً وأوجلة 50000 قرشا نظير حريتها في تجارة غبار الذهب (التبر) والتمور وريش النعام ، وكان حاكما بنغازي ودرنة يدفعان 50000 قرشاً كما،كانت مناطق الجبل الأخضر وضواحي طرابلس تدفع الأعشار عن المنتجات الزراعية ، وكانت هذه المناطق تزود الإيالة بمبلغ وقدره 50000 قرشاً [41].

أما الضرائب الجمركية البرية والبحرية ، فقد تعرضت هي الأخرى للتناقص ،مما ساهم في اشتداد هذه الأزمة فقد حقق هذا المصدر عام 1826م حوالي 150000 كولونا - الكولون = 5.37 ليرة إيطالية - مقابل

([35]) نجم الدين غالب الكيب ، نهاية الحكم القرمانلي وملابساته التاريخية ، مجلة الفصول الأربعة ، السنة (2) ، ع (2) ، (مارس 1978م) ، ص91.

([36]) محمد سعيد الطويل ، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا (1795–1832م) ، المرجع السابق ، ص296.

([37]) نجم الدين غالب الكيب ، المرجع السابق ، ص92.

* اللاقمي : سائل يستخرج من النخيل حلو المذاق قبل تخمره ، أما بعده فيصبح مسكراً.

([38]) حسن حسن الفقيه ، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ليبيا ، 2001م ، ج 1 ، ص281–282.

([39])Sloch "Revue du Mond Musulamn" 1908. Paris, Reprint Naldeln Liechatenstein 1974. p221–225.

([40]) شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص 602.

([41]) عمر علي ابن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 226.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

100000 كولونا في الأعوام السابقة على هذا التاريخ ، ويرجع هذا الانخفاض في الضرائب الجمركية إلى انكماش التجارة البحرية والتي كان يعرقلها نظام الاحتكار الذي استعمله الباشا وأسرف فيه منذ عام 1815م ، أكثر مما تعرقلها الرسوم الجمركية ، والتي كانت لا تتعدى 3 % من قيمة الضرائب [42].

وكما هو معلوم أن نسبة 3 % السابقة كانت تتعلق بالتجار المسيحيين فقط ، إلى جانب النسب الأخرى فاليهود كانوا يدفعون 10 % من قيمة البضائع في حين يدفع المسلمون 7 % ، وبذلك يكون المجموع 20 % وهي نسبة مرتفعة بعض الشيء [43].

وبالنظر إلى قيمة الجمارك خلال السنوات السابقة على الأزمة نجد أنه في أوائل 1826م ، كانت القيمة تقدر بـ 22000 ريال دورو ، وهذا يشمل إيرادات الجمارك البرية والبحرية ، وكان يبلغ عطاء جمرك باب البحر والرسوم المقررة على المكاييل والموازين بنحو 75000 ريال دورو [44].

لم يتم استثمار هذه المبالغ في النهوض بالإيالة ، بل على العكس من ذلك فقد استمر العجز المالي في الارتفاع وبشكل خطير ، واستناداً إلى التقرير السابق نجد أن واردات الإيالة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، قدرت بحوالي مليون ونصف من الفرنكات الفرنسية ، حيث بلغت قيمة صادراتها مليوناً واحداً ، في حين بلغت قيمة الواردات عام 1827م أكثر من نصف مليون كولوناً ، بينما بلغت قيمة الصادرات 425000 كولونا، أي بعجز قدره 750000 كولونا ، واستمر العجز في التزايد أثناء السنوات اللاحقة [45].

ولعل من الأسباب التي ساهمت في هذا العجز يعود إلى حالة البذخ التي يعيشها الباشا وأفراد البلاط ، فقد جاء في التقرير السابق أن مصاريف نساء البلاط كانت باهظة ، إلى جانب مرتبات الوزراء والحرس الخاص ، ومكافآت رؤساء القبائل والأعيان وخصوصاً في الدواخل لضمان ولائهم ، ويقدر التقرير أن هذه المصاريف تستوعب ثلثي الدخل ، أما الثلث الآخر فإن كان يصرف على إعداد الحملات التي كانت ترسل لجمع الضرائب [46].

وإلى جانب الضرائب المباشرة انتهج يوسف باشا سياسة أخرى الهدف منها الحصول على أموال إضافية لسداد ديونه الخارجية ومصاريفه الشخصية ، فاتجه إلى احتكار بعض أنواع السلع وخاصة الضرورية منها ، وقد لجأ لهذه السياسة لتعويض العجز الكبير في الميزانية مما أربك الحالة الاقتصادية [47].

وبهذه السياسة احتفظ الباشا بحق بيع وشراء بعض المنتجات المحلية والمستوردة ، ويتولى بنفسه بيع جميع الأشياء التي قام بانتزاعها من الأهالي ، بالإضافة إلى بعض الضرائب العينية التي كان يأخذها منهم لافتقارهم إلى المال المطلوب ، كما احتفظ لنفسه بحق شراء الذخائر الحربية وأمتعة الجنود المختلفة ، وقام بإسناد بعض البضائع الأخرى مثل الكحول والصابون إلى الطائفة اليهودية ، في حين منح بعض أقاربه امتيازات بشأن قبض الضرائب الجمركية ، وقد حققت الضرائب الجمركية للباشا أثناء سنة 1828م المكاسب التالية:

- احتكار بيع الجلود 4000 كولوناً.
- احتكار بيع الخمر واستخراج اللاقمي 16000 كولوناً.
- احتكار تجارة الزيت 6000 كولوناً. أي ما مجموعه 26000 كولوناً [48].

([42]) رودلفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص 202.

([43]) محمد مصطفى الشركسي، الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين في العلاقات العربية التركية، أعمال المؤتمر الثاني، ديسمبر، 1982م، تحرير عقيل البربار، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1988م ج 1 ، ص 203.

([44]) حسن حسن الفقيه ، المصدر السابق ، ص 306.

([45]) شارل فيرو، المصدر السابق ، ص 204.

([46]) عمر علي ابن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 228.

([47]) عمر علي ابن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 231.

([48]) Ernesto Cuscinotta . La Politica Finaziaria. Tripolina Sullafine dei Caramli Rivsta Coloniale. Gennaio Febbraio. 1927. p42.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بيد أن سياسة الاحتكار هذه لم تستمر طويلاً (1827-1828م) إذ أحتج التجار الفرنسيون والرعايا المالطيون البريطانيون عن طريق قناصلهم ، بأن هذه السياسة تعد خرقاً للاتفاقيات التجارية المبرمة بين طرابلس والدول الأوروبية ، ولذا في سنة 1829م ، تم التحول عن هذه السياسة إلى سياسة أخرى تختلف عنها جزئياً ، حيث يظل الباشا مسيطراً على تجارة الإيالة الخارجية من خلال وسطاء تؤجر لكل منهم سلعة على أساس سنوي ، وبالإضافة إلى برنامج التأجير زاد الباشا وبطريقة غير مباشر 75 % من الرسوم الجمركية على البارود والنبيذ والمشروبات الكحولية و 100 % على الصوان والرصاص [49].

أدى اعتراض التجار الأجانب على سياسة الاحتكار إلى فشلها ، ومن أجل العمل على الإسراع في دفع ديونهم وفي محاولة من الباشا لإصلاح الأحوال الاقتصادية، اقترح على التجار الأجانب التعامل عن طريق ما يسمى بنظام البطاقات ، فكان يشتري منهم البضاعة ويحرر لهم البطاقات (كمبيالات) بالمبالغ المطلوبة على بعض المدن ، وعندما يحل موعد الدفع كان يوسف يحيل صاحب الدين بموجب البطاقة إلى حاكم إحدى المدن ليقوم الأخير بسداد المبالغ المدونة في كل بطاقة ، وعادة ما يتم الاتفاق بين الباشا وصاحب الدين على تحديد سلع معينة لتسديد ديونه ، فمثلاً كان يخصص السمن والزبد والعسل والحبوب والجمال وغيرها ، بعد الاتفاق على تحديد الأسعار لكل سلعة [50].

غير أن استمرار التدهور ، وعدم وجود فائض مالي كانا سبباً في عجز الباشا عن سداد قيمة البطاقات ، وبالتالي عجز حكام المدن التي تم تحديدها لدفع هذه المبالغ، وفي حالة عدم حصول الأجانب على ديونهم كانوا يلجأون إلى الباشا الذي كثيراً ما كان يقوم بإرسال وزيره محمد بيت المال لترغيب وترهيب الأهالي لحملهم على الدفع ، وقد جاء في إحدى الوثائق تكليفه لوزيره هذا بالذهاب إلى بنغازي ودرنة لإلزام الأهالي بالدفع وإلا التعرض لأشد العقوبات ، وقد قدر المبلغ المطلوب بـ 12000 ريال دورو، وفي حالة عدم استجابة الباشا لهذه المطالب ، فإنهم يلجأون إلى قناصلهم للتدخل لاستيفاء ديونهم ، وذلك عن طريق الضغط والتهديد الذي كانت تمارسهما الدول الكبرى مثل فرنسا، والذي أرسل قنصلها بطرابلس رسالة إلى الباشا الذي كلف بدوره وزيره بجمع المبالغ تحت الضغط والتهديد لهؤلاء السكان [51].

لقد أثر هذا النظام على إيرادات الباشا، وأدى إلى انهيار العملة المحلية التي تعرضت للتغيير إحدى عشر مرة خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات فيما بين 1829-1832م، وفي كل مرة تزداد الحالة سوءاً أكثر من ذي قبل [52].

كما لجأ في العديد من المرات إلى تخفيض العملة ، إلا أن ذلك لم ينه حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها ، وذلك منذ تخفيضها سنة 1818-1819م حين ألغى الباشا القرش الطرابلسي ، وسك سلسلة جديدة من القطع المعدنية ، كما ضرب فيما بين 1825-1832م ، عملة جديدة مرة في كل سنة على الأقل ، وقد صاحب السك المتكرر انخفاض وتذبذب في قيمتها الحقيقية ، فخلال أغسطس 1825م أجري تخفيضاً لقيمة العملة قدره 50 % وفي يونيو 1831م قدر التخفيض بحوالي 100 % ، أي ما يعادل من 18-24 قطعة طرابلسية للدولار الأسباني الواحد ، وقد أربك هذا التذبذب المستمر أسعار السوق ، بالقدر الذي استثار السكان للقيام بأعمال شغب لم يستطع الباشا تهدئتها إلا بعد أن تراجع عن العملة التي ضربها حديثاً ، وسحبها من التعامل وطلب من حامليها الذهاب إلى القلعة من أجل استبدال مناسب [53].

([49]) كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبدالقادر المحيشي ، مراجعة صلاح الدين السوري، ط 1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1988م، ص 176.

([50]) عبد المولى صالح الحرير ، نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة (12) ، عدد مزدوج (37-38) ، تونس ، يونيو، 1985م ، ص 84-85.

([51]) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، رسالة من القنصل الفرنسي إلى محمد بيت المال بخصوص ما لرعايا فرنسا من نقود ، وثيقة رقم (14) ، انظر الملحق رقم (13) ، انظر كذلك :- رسالة من يوسف باشا إلى محمد بيت المال يطلب منه جمع المال من الأهالي ودفعه بأقرب وقت ممكن إلى القنصل الفرنسي ، وثيقة رقم (63) ، انظر الملحق رقم(14) .

([52]) سعيد علي حامد ، نهاية الحكم القرمانلي ، مجلة تراث الشعب، السنة (2)، ع 8، أكتوبر ، نوفمبر 1982م، ص 205.

([53]) كولا فولايان ، المرجع السابق ، ص 172-174.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لقد أدى هبوط سعر العملة بسبب الصعوبات المالية ، وعمليات السك المتكررة إلى عدة أخطار منها أنها لم تكن تسك بطريقة محددة ، وإنما كانت تتغير حسب مقتضيات الظروف ، غير أن العملة المصنوعة من الذهب كانت تستمر لبعض الوقت دون تغيير ، وكانت تصنع حتى أوائل حكم يوسف باشا من عيار 22 قيراط ، ثم أخذت في الانخفاض عن هذا المعدل حتى أن المحبوب المسكوك سنة 1820م انحط وأصبح يصنع من عيار 8 قراريط ، وقد حدث مثل ذلك للعملة الفضة سنة 1815 م ، وكانت هي الأخرى من عيار منخفض [54].

ولسد عجز الميزانية للخروج من هذه الأزمة ، اتجه يوسف إلى عمليات غش العملة وتزويرها ، وذلك عن طريق خفض المعدن الثمين الداخل في تركيبها ، فعمد إلى زيادة الخليط المعدني الأقل قيمة ، فعلى سبيل المثال كانت قيمة الوحدة من النقود تساوي في الصباح 100 قرش ، فإذا جاء المساء تهبط هذه القيمة إلى ما يقرب من 20 قرشاً ، وذلك بسبب زيادة النحاس في الوحدة بين الصباح والمساء [55].

وقد أدى اكتشاف الأهالي لعمليات الغش والتزوير إلى رفضهم التعامل بها ، مما اضطر الباشا لفرض عقوبات قاسية لإجبارهم على قبول تداول هذه النقود حسب القيمة المفروضة، وتم إبلاغ سعر العملات المحلية والأجنبية إلى كافة القناصل وجاء في هذا البلاغ "لقد أمر الباشا بأنه في حال رفض هذا القرار بشأن سعر العملة من قبل مسلم فسيتم قطع يده وإحدى رجليه ومصادرة أملاكه ، وأما إذا كان يهودي فسيتم شنقه ، وإذا كان مسيحياً مشمولاً بحماية قنصلية بلاده فيتم إبعاده ونفيه من الإيالة" [56].

وأمام هذا الوضع البالغ السوء استغل الأجانب وكعادتهم الموقف ، للتدخل في الشؤون الداخلية للإيالة ، وبدأ ذلك واضحاً من خلال اقتراحهم على يوسف باشا سنة 1832م إنشاء مصرف للمحافظة على سعر ووزن ثابت للعملة حفاظاً عليها من الانهيار والتدهور المستمر بإشراف شركة أوروبية متخصصة .لم يلق هذا الاقتراح آذاناً صاغية لدى الباشا ، الذي فكر من جانبه في سك عملة مختلطة من الفضة والقصدير ، واستدعى لذلك اليهودي بابانا نعيم وكلفه بالمهمة [57].

إن كافة الحلول التي اقترحها الباشا لمواجهة الأزمة المالية من خلال فرضه للضرائب الباهظة ، واتباعه لسياسة الاحتكار ونظام البطاقات لم تفده شيئاً فقد كانت الأزمة في تصاعد مستمر، وهذا التصاعد رافقه تصاعد في طلبات الباشا وحاشيته ، كما لم يفده توجهه إلى الاستدانة من فرنسا وإنجلترا وكبار التجار من رعاياهما في تغطية هذه النفقات ، بل أغرقه في الديون ، وكان كل ما أحكمت الأزمة حلقاتها كلما زاد الباشا غرقاً في الديون ولم تكن لديه طريقة واضحة المعالم لتسديد هذه الديون .لقد شلت هذه الأزمة تفكير يوسف باشا لدرجة لم يعد في وسعه القيام بأي عمل من شأنه الإصلاح وتحول فجأة من حاكم يعيش من أجل شعبه ووطنه ، إلى حاكم يعيش من أجل ملذاته وشهواته ، كما ازداد إدمانه على الخمر لدرجة أفقدته القدرة على القيام بأعباء دولته ، فأطلق لأبنائه العنان في تسيير أمورها ، وقسم بينهم حكم الإيالة فأسند حكم غريان إلى ابنه علي بك ، وحكم مصراته إلى ابنه مصطفى ، والخمس لعثمان بك ، وورفلة لعمر بك وزليتن لإبراهيم بك ، وأسند إدارة مدينة درنة لمملوكه مصطفى بك ، غير أن هؤلاء كانوا وبالا على البلاد وعلى أبيهم ، فلم يحاولوا العمل من أجل إنعاش الحالة الاقتصادية وإصلاح ما أهمله والدهم ، بل نجدهم يقيمون جميعاً في طرابلس ويعين كل منهم بديلاً عنه لجمع الضرائب والأموال وإرسالها إليه لينفق على ملذاته وشهواته أسوة بأبيه [58].

إن تردي الأحوال الاقتصادية للإيالة، وإرهاقها بالديون الخارجية وما رافقها من غش وتزوير وانهيار للعملة المحلية، وعدم استجابة كل من فرنسا وإنجلترا منح الباشا المزيد من القروض ، لعجزه التام وعدم مقدرته على سداد ما عليه من ديون سابقة ، إلى جانب الانتفاضات التي اجتاحت البلاد ضد الفرض

([54]) سعيد علي حامد ، نهاية الحكم القرمانلي في ليبيا ، المرجع السابق ، ص 205.

([55]) علي مصطفى المصراتي ، رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 1977م، ص 235.

([56]) محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 207.

([57]) رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص 234.

([58]) أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دارف المحدودة ، لندن، 1984م ، ص 348-349.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المستمر للضرائب الباهظة ، كل هذه العوامل مجتمعة وغيرها ، أدت في النهاية إلى التدخل الأجنبي (الفرنسي - الإنجليزي) في شئون الإيالة الداخلية بحجة سداد ديونهم مما زاد من عمق الأزمة.

الخاتمـة:

- كشفت الدراسة أن رضوخ يوسف باشا لمقررات مؤتمري فيينا واكس لاشابيل ، ساهم في تناقص موارد الإيالة الخارجية ، والتي كانت تتمثل في الإتاوات والهدايا القنصلية وبعض الهبات ، التي كانت تُقدم أثناء عقد الاتفاقيات والمعاهدات بشكل كبير في إضعاف مواردها وقلل من هيبتها في نفوس الأعداء الذين بلغ بهم الأمر إلى الامتناع عن دفع ما عليهم من مستحقات نتيجة مرورهم في مياه البحر المتوسط ، بل وأبقوا الإيالة تحت السيطرة الأوروبية بواسطة الأساطيل التي كانت تقترب من شواطئ الإيالة بين الفينة والأخرى.
- بينت الدراسة أن الإهمال الذي عانت منه المصادر الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة ، أثر سلباً على خزانة الإيالة ، كما أن حالة البذخ التي كان يعيشها الحكام وحاجتهم المستمرة للأموال خاصة في السنوات الأخيرة من حكم هذه الأسرة ، دفعهم إلى فرض المزيد من الضرائب الباهظة على الأهالي ، في حين كان بإمكان هؤلاء الحكام أن يجدوا في خيرات الإيالة ما يسد النقص في تغطية مصروفاتهم ، لو كانت هناك سياسة حكيمة وطموحة لتنمية موارد الإيالة كتنشيط الزراعة والاهتمام بالأرض والثروة الحيوانية وفي ذلك ما يغني عن الديون الأجنبية ، غير أن الذي حدث إهمال شديد للزراعة والثروة الحيوانية واضمحلت التجارة البحرية ، وأصبحت التجارة الخارجية في حكم العدم ، واضطر يوسف باشا لإصدار عدد من العملات في فترات متلاحقة كما قام بعمليات غش للعملة ما أدى إلى رفض الأهالي للتعامل بها ، وعلى كل حال فلم يحتط الباشا فيحاول التقليل من مصروفاته ، واستمر أهل بيته وحاشيته في حياة البذخ والإسراف.
- توصلت الدراسة إلى أن مقررات مؤتمري فيينا وإكس لاشابيل ، لإيقاف تجارة الرقيق ومنع تصديره عبر أراضي الإيالة ، لم يكن دافعها إنسانياً ، خاصة من جانب بريطانيا بقدر ما كان نابع من طموحات استراتيجية للسياسة الإنجليزية ، التي كانت تسعى إلى كسب مواقع راسخة في إيالة طرابلس ، بوابة إفريقيا الشمالية لتتخذ منها جسر عبور إلى أواسط القارة وتحقق سبقاً استعماريا على شقيقاتها الأوروبيات ، إن مقررات مؤتمري فيينا واكس لاشابيل ، والتي شكلت طموحات استراتيجية للسياسة البريطانية مازالت تتكرر في الوقت الحاضر على يد الدول الأوروبية ، والإمبريالية الأمريكية.
- كشفت الدراسة أن حالة الإفلاس والنزاع الأسري على السلطة بين أبناء البيت الحاكم، وتزايد الأطماع الأجنبية في الإيالة، والتدخل المستمر في شؤونها، أدت بالدولة العثمانية إلي إعادة طرابلس تحت سيطرتها، خوفاً من ضياعها كما ضاعت الجزائر من قبل، وأصبحت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، وبذلك عادت طرابلس ولاية عثمانية تحكم مباشرة من اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، وذلك سنة 1835 م.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

[1] عمر علي ابن إسماعيل، إنهيار حكم الاسرة القرمانلية (1795-1835)م، ط1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966م.

[2] رودولفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1961م.

[3] عبد الله خليفة الخياط، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795-1832م، ط1، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، 1985م.

[4] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1817)م، زغوان، 1986م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[5] الفونسو روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م.
[6] شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط3، جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م.
[7] إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، ط1، دار المجمع العلمي، المملكة السعودية، 1990م.
[8] محمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا (1795-1832م)، رسالة ماجستير، طرابلس، 1996م.
[9] حمدان بن عثمان خوجة، مذكرات حمدان خوجة، تعريب محمد عبد الكريم، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1972م.
[10] محمد الهادي أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م.
[11] نجم الدين غالب الكيب، نهاية الحكم القرمانلي وملابساته التاريخية، مجلة الفصول الأربعة، السنة (2)، ع(2)، مارس 1978م.
[12] حسن حسن الفقيه ، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر، ج 1 ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، ليبيا ، 2001م.
[13] محمد مصطفى الشركسي، الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين في العلاقات العربية التركية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.
[14] كولا فولايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر المحيشي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.
[15] عبد المولى صالح الحرير، نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية، المجلة التاريخية المغربية، السنة (12)، عدد (37-38)، تونس، 1985م.
[16] مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق والمخطوطات (تتضمن رسائل القناصل ويوسف باشا، وثيقة رقم 14 و 63).
[17] سعيد علي حامد، نهاية الحكم القرمانلي، مجلة تراث الشعب، السنة (2)، ع (8)، أكتوبر/نوفمبر 1982م.
[18] علي مصطفى المصراتي، رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، الدار العربية للكتاب، تونس/ليبيا، 1976م (والشركة العامة للنشر، 1977م).
[19] أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دارف المحدودة، لندن، 1984م.
[20] Teobaldo. Filesi, un secolo, di rapprtta, Napoli e Tripoli, 1743 - 1835,- Napoli Giannini, edtore 1983.
[21] Sloch, "Revue du Mond Musulamn" 1908. Paris, Reprint Naldeln - Liechatenstein 1974
[22] Ernesto Cuscinotta, La Politica Finaziaria. Tripolina Sullafine dei -Caramli Rivsta Coloniale. Gennaio Febbraio. 1927.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).